



The effect of anomalous readings on the multiplicity of meaning in the nominal sentence

Mohammad Furas Ali Al-Abbasi^{1,*}, Abdullah Ahmed Hamza Al-Nahari ¹

¹Department of Arabic Studies -Faculty of Education - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

*Corresponding author: mhmdalbasy133@gmail.com

Keywords

- | | |
|---------------------|-------------------------|
| 1. Impact | 2. Irregular Rereadings |
| 3. Nominal Sentence | 4. Multiple Meanings |
-

Abstract:

What is the wisdom behind the multiple readings, both conventional and irregular? And what are the effects of grammatical changes ?

This is the motivation for studying irregular readings, which is an important issue in grammatical studies, to understand the impact of irregular readings on the multiplicity of meaning, as the grammatical changes that occur in the Arabic sentence in irregular readings have their own connotations and meanings, this issue through the directions broadcast for the affirmative, negative and confirmed nominal sentence in the books of grammar and interpretation using a descriptive approach that examines examples of the anomalous readings that have been mentioned on the example of the nominal sentence, and shows the multiple meanings that arise from it according to the grammatical changes, This depends on examining the deviant reading from several aspects, such as the extent to which grammatical changes affect the multiplicity of meaning, and the extent of the difference and agreement between the directions disseminated in grammar and interpretation books, arriving at a number of results, the most important of which are: It has been shown that the multiplicity of linguistic aspects of the anomalous readings leads to a multiplicity of meanings, which requires the interpreter, linguist, judge, and others to be familiar with them.

أثر القراءات الشاذة في تعدد المعنى في الجملة الاسمية

محمد فراص علي العباسي¹، عبد الله أحمد حمزة النهاري¹

¹قسم الدراسات العربية، كلية التربية - جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.

*المؤلف: mhmdalbasy133@gmail.com

الكلمات المفتاحية

٢. القراءات الشاذة

٤. الجملة الاسمية

١. أثر

٣. تعدد المعنى

الملخص:

ما الحكمة من تعدد القراءات المتواترة منها والشاذة؟ وما الآثار التي تطرأ عليها بحسب التغييرات النحوية؟ هذا هو الدافع لدراسة القراءات الشاذة، وهي قضية مهمة في الدراسات النحوية؛ لإبراز أثر القراءات الشاذة في تعدد المعنى، وتحديد القضايا النحوية المتعلقة بالجملة الاسمية؛ لمعرفة الدلالات اللغوية؛ إذ إن التغييرات النحوية التي تطرأ على الجملة العربية في القراءات الشاذة لها دلالاتها ومعانيها، ويدرس البحث هذه القضية من خلال التوجيهات المبنوثة للجملة الاسمية المثبتة والمنفية والمؤكد في كتب النحو والتفسير بمنهج وصفي يقف على نماذج من القراءات الشاذة التي وردت على مثال الجملة الاسمية، ويبين المعاني المتعددة التي تطرأ عليها بحسب التغييرات النحوية، ويعتمد ذلك على النظر في القراءة الشاذة من جوانب عدة، نحو مدى تأثير التغييرات النحوية في تعدد المعنى، ومدى اختلاف واتفاق التوجيهات المبنوثة في كتب النحو والتفسير. وخُتم البحث بعدد من النتائج، أهمها: أن تعدد الأوجه اللغوية للقراءات الشاذة موجب لتعدد المعاني، مما يوجب على المفسر واللغوي والقاضي وغيرهم الإلمام بها.

المقدمة:

الحمد لله الملك المعبود، منزل القرآن رحمة للناس وهدى، والصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود، وعلى آله وصحبه ومن بهم اقتدى، وبعد: يُعد البحث في القراءات الشاذة ومعانيها النحوية من الأبحاث المهمة، التي تُظهر جوانب من الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، وتثري الدرس النحوي والصرفي من حيث تتبع الدلالات والمعاني التي تستنبط من خلالها المقاصد القرآنية التشريعية والعقدية، وغيرها.

والقراءات الشاذة وإن كان سبب شنودها روايتها بالأحاد، أو مخالفة رسم المصحف؛ فإنها حجة في اللغة إذا لم تخالف القياس اللغوي، وقد استشهد بها كثير من النحاة لا سيما فيما يسير وفق القواعد كابن جني الذي انتصر للقراءات الشاذة، وكذا ابن خالويه والكرمانى. وتعد الجملة اللبنة التي يحسن السكوت عليها وتنم بها الفائدة، وتعرف بها المفاهيم، وتستنبط وتتسع بها المعاني من خلال التغييرات النحوية التي تطرأ عليها، وهذا ما وُجد في القراءات القرآنية من خلال تعددها، المتواتر والشاذ منها على حد سواء.

وكتب النحو والتفسير حافلة بشواهد القراءات الشاذة التي استشهد بها العلماء على القضايا اللغوية؛ لذا فقد وجد الباحثان أن الدراسة اللغوية للقراءات الشاذة وأثرها في تحديد المعاني النحوية تعدّ مجالاً خصباً للبحث فيها من أجل جمع ما تشتت في كثير من المصادر والمراجع، والدراسات السابقة في هذا المجال، وهنا يأتي اختيار الباحثين لهذا العنوان، وهو: (أثر القراءات الشاذة في تعدد المعنى في الجملة الاسمية)، من أجل استقرار وتتبع المعاني النحوية المتضمنة في كتب القراءات والتفسير والنحو، والدراسات السابقة التي تلنقي مع أهداف البحث، من حيث اتساع المعاني وتعددتها في القراءات الشاذة؛ لذا فقد أفاد الباحثان من تلك الدراسات في إثراء مطالب البحث وتحقيق أهدافه.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتعدد معاني الجملة الاسمية في القرآن الكريم تبعاً لاختلاف القراءات، وخاصة الشاذة منها، التي قد تغير تركيب الجملة أو وظيفتها الدلالية، وتكمن المشكلة في فهم كيف تؤثر هذه القراءات الشاذة في تعدد المعنى، وما يترتب على ذلك من فروق تفسيرية. وتأتي تساؤلات البحث في: ما مفهوم القراءات الشاذة وما ضوابطها؟ وكيف تؤثر هذه القراءات في

تركيب الجملة الاسمية؟، وما أوجه تعدد المعنى الناتج عن اختلاف القراءات الشاذة؟، وما أثر هذا التعدد في تفسير النص القرآني؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من مكانة القراءات الشاذة وأثرها في الدراسات اللغوية، ومن أهمية تتبع الدلالات النحوية المتعلقة بالقراءات الشاذة؛ لإظهار ما يتيسر من جوانب الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، وهذا يُعد خدمة لكتاب الله تعالى، وإثراء في بعض جوانب اللغة.

أسباب اختيار الموضوع:

تأتي أسباب اختيار الموضوع فيما يأتي:

1. أهمية القراءات القرآنية في توسيع الفهم الدلالي للنص القرآني، وخاصة الشاذة منها رغم الجدل حولها.
2. الرغبة في إبراز الأثر اللغوي للقراءات الشاذة وبيان ما تضيفه من عمق في المعاني القرآنية.
3. الاهتمام الشخصي بمجال الدراسات القرآنية واللغوية، وسعي الباحثين للمساهمة في هذا المجال العلمي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- 1- إبراز أثر القراءات الشاذة في توجيه المعنى وتعددده في الجملة الاسمية.
- 2- تحديد القضايا النحوية المتعلقة بالجملة الاسمية التي وردت في القراءات الشاذة.
- 3- معرفة الدلالات اللغوية للأوجه المتعددة في الجملة الاسمية في سياق القراءات الشاذة.

منهجية البحث وإجراءاته:

اعتمد الباحثان في هذا البحث على المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل والاستنباط، وذلك من أجل استقراء بعض القضايا النحوية المتعلقة بالقراءات الشاذة، وتحليلها وتوجيهها لاستنباط المعاني الدلالية فيما يتعلق بقضية الجملة الاسمية. الدراسات السابقة:

لقد ظهرت بعض الدراسات اللغوية التي انطلقت من القراءات الشاذة وتطبيقاتها عند علماء التفسير واللغة، فركزت على استنباط المقاصد القرآنية والأحكام الشرعية في ضوء تعدد القراءات وتعدد معانيها، مثل:

- 1- الغامدي، أحمد محمد، أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية.

وموافقة للمصحف والرسم، وسميت بالقراءات المتواترة، وما ضعف سنده أو لم يوافق الرسم والمصحف، توافق العلماء على تسميته بالقراءات الشاذة.

وبرغم رواية القراءات الشاذة بالآحاد، مما جعل القراء يعزفون عنها، إلا أنها نالت اهتمام الدارسين القدامى؛ إذ إنها تمثل مجالا خصبا في التفسير واللغة. ومن أوائل الدراسات التي وصلت إلينا في شواذ القراءات، مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه، والمحتسب لابن جني الذي انتصر في هذا الكتاب للقراءات الشاذة، وأعطاهم حقا ومكانتها العلمية.

المفهوم اللغوي للشذوذ:

يأتي مفهوم الشذوذ عند أصحاب المعاجم بمعنى التفرد والآحاد، يقول ابن عباد (الشين والذال): "شذ الرَّجُلُ: إذا انفرد من أصحابه، والكلمة الشاذة: العائرة، وشذذ الناس: الذين لئسوا في قبائلهم ولا مَنَازِلهم"⁽¹⁾.

وجاء عند ابن سيده (الشين والذال): "شذ الشيء يشذ، ويشذ شذاً، وشذوذاً: ندر عن جمهوره"⁽²⁾.

المفهوم الاصطلاحي:

وضع العلماء قواعد لقبول القراءة، وهي صحة السند، وموافقتها للرسم ولغة العرب، ومن هذه القواعد نعرف أن ما خالفها جميعاً أو واحداً منها يسمى شاذاً.

يذكر ابن الجزري أن كل ما خالف الرسم من زيادة أو نقص أو إبدال تسمى اليوم قراءة شاذة، حتى لو وافق العربية وصح سنده؛ لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحاً⁽³⁾.

أنواع القراءات⁽⁴⁾:

١. المتواتر: وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك. ٢. المشهور: وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عن القراء، فلم يعده من الغلط ولا من الشذوذ.

٣. الآحاد: وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ولا يقرأ، مثل قراءة من قرأ: {مَتَكْنِينَ عَلَى رِفَارِفِ خَضِرٍ وَعَبْقَرِي حَسَانٍ} [الرحمن 76].

٤. الشاذ: وهو ما لم يصح سنده، وفيه كتب مؤلفة من ذلك قراءة: {مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ} [الفاتحة: 4].

2- بلة وعمر، أحمد عبد الباقي، ومحمد علي، القراءات القرآنية الشاذة وأثرها في المعنى. 3- العدوي، حمدي سلطان، القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية.

٤. مكرم، عبد العال سالم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية.

٥. محيسن، محمد محمد، القراءات وأثرها في علوم العربية.

٦. نعيم ومرجان، مزيد اسماعيل وروفايل أنيس، أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي.

٧. القادوسي، عبد الرزاق بن حمودة، أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية- تاج العروس نموذجاً.

٨. عيسى، محمد مسعود، أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي.

وعلى الرغم من أن تلك الدراسات تلتقي مع هذه الدراسة في بعض أهدافها، ولكنها لا تتشابه معها تماماً شكلاً ومضموناً، فبعض هذه الدراسات ركزت على تنوع الأوجه الإعرابية دون التركيز على تعدد المعنى، كدراسة الغامدي، وبعضها درست الصوت والدلالة باختصار شديد، كدراسة أحمد عبد الباقي ومحمد علي، ومنها ما غلب عليه عرض موقف النحاة من القراءات المتواترة والشاذة، كدراسة عبد العال مكرم.

هيكل البحث:

اشتملت الخطة على مقدمة ومشكلة البحث وتساؤلاته، وأهمية البحث، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهجية البحث، والدراسات السابقة.

اقتضت طبيعة البحث أن يكون على ثلاثة مطالب بعد التمهيد، المطلب الأول: أثر القراءات الشاذة في تعدد المعنى في الجملة الاسمية المثبتة، والثاني: أثر القراءات الشاذة في تعدد المعنى في الجملة الاسمية المنفية، والثالث: أثر القراءات الشاذة في تعدد المعنى في الجملة الاسمية المؤكدة. ثم الخاتمة واشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

تمهيد:

القراءات الشاذة:

أنزل الله القرآن الكريم على سبعة أحرف، انتظمت في قراءات رواها الصحابة ومن تبعهم عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حتى ارتبطت كل قراءة منها باسم قارئها وراويها في سند واضح،

(3) ابن الجزري، منجد المقرئين 19
(4) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن 1/ 264-465

(1) ابن عباد، المحيط في اللغة 7/ 256
(2) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم 7/ 610

المطلب الأول: أثر القراءات الشاذة في تعدد المعنى في الجملة الاسمية المثبتة

الجملة المثبتة: هي الجملة الاسمية التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت (8)، "أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسماً" (9)، مثال ذلك: الحمد لله، فالجملة ابتدأت باسم، والمسند فيها يدل على الدوام والثبوت، ولم يدخل عليه نفي. وتتنوع الأمثلة التي وردت على سبيل الجملة الاسمية المثبتة في القرآن الكريم والقراءات الشاذة، ومن تلك الأمثلة قوله تعالى: {ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ} [الأنعام: 154].

القراءات المذكورة في الآية:

- 1- قرأ يحيى بن يعمر (10) {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ} بضم النون، وهي عند الهذلي للحسن وأحمد والكسائي عن أبي جعفر وشبل وابن محيصن (11).
- 2- بينما يذكر ابن خالويه قراءة ابن محيصن: {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُوا} (12).
- 3- وقرأ ابن مسعود: {عَلَى الَّذِينَ أَحْسَنُوا} (13).
- 4- وقرأ الباقر: {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ} (14).

يأتي توجيه القراءة الشاذة على الإضمار بمعنى: على الذي هو أحسن، وهو الرأي الأجود عند الخليل وسيبويه، ذكر الخليل قول الشاعر (15):
فكفى بنا فضلاً على من غيرنا
حبُّ النبي محمد إيانا

والشاهد: (من) في البيت نكرة موصوفة، و(غيرنا) بالجر نعت لها، والتقدير: على قوم غيرنا، وقد روى (غيرنا) بالرفع على أن (من) اسم موصول و(غير) خبر مبتدأ محذوف (هو غيرنا)، والجملة صلة، ويقول الخليل: "نصب فضلاً بكفى، وخفض غيرنا؛ لأنه جعل (من) "

بصيغة الماضي، ونصب {يوم}، و{إياك يُعبد} ببنائه للمفعول.

5. الموضوع كقراءات الخزاعي.

6. ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص: {وله أخ أو أخت من أم} [النساء: 12]، وقراءة ابن عباس: {ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج} [البقرة: 198].

موقف العلماء من القراءات الشاذة:

لم يفرق سيبويه في احتجاجة بين القراءة المتواترة والشاذة، ولربما قدم القراءة الشاذة في توجيهه، يقول: "وقد قرأ أناس: {والسارق والسارقة} [المائدة: 38]، و{الزانية والزاني} [النور: 2]، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع" (5).

وكان للقراءات نصيب كبير في توجيهات الفراء، ولم يغفل ما شذ منها، كتوجيهه لقراءة الحسن البصري في قوله: "وقوله: {بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ} [آل عمران: 150] رفع على الخبر، ولو نصبته: (بَلْ أَطِيعُوا اللَّهَ مَوْلَاكُمْ) كان وجهاً حسناً" (6).

وقد أفرد ابن جني كتابه (المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لدراسة القراءات الشاذة وانتصر لها، من ذلك توجيهه لقوله تعالى: {ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ} [الذاريات: 58] على قراءة يحيى والأعمش، يقول: "يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون وصفاً للقوة، فذكره على معنى الحبل، يريد: قوى الحبل؛ لقوله: {فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا} [البقرة: 256].

والآخر: أن يكون أراد الرفع وصفاً للرزاق، إلا أنه جاء على لفظ القوة لجوارها إياه، على قولهم: هذا حُجْرٌ ضَبَّ خَرَبٌ" (7).

(13) المصدر نفسه 47.

(14) الهذلي، الكامل في القراءات الخمسين 319/11.

(15) نسب البيت لحسان بن ثابت ولا يوجد في ديوانه ينظر الخليل، الجمل في النحو 115، وسيبويه، الكتاب 105/2، والفراء، معاني القرآن 21/1، وابن هشام، مغني اللبيب 432، ونسب لكعب بن مالك ولا يوجد في ديوانه، ينظر السيرافي، شرح أبيات سيبويه 370/1، والسيوطي شرح شواهد المغني 337/1، وذكر بغير نسبة عند الطبري، جامع البيان 7/340، والنحاس، إعراب القرآن 1/88، وابن جني، سر صناعة الإعراب 146/1، والبغدادى، خزنة الأدب 112/6، 115، 121.

(5) سيبويه، الكتاب 1/144.

(6) الفراء، معاني القرآن 1/237.

(7) ابن جني، المحتسب 2/338-339.

(8) ينظر: الأشموني، شرح لألفية ابن مالك 1/17، و الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 1/14.

(9) الزعبلوي، دراسات في النحو 404.

(10) الكرمانى، شواذ القراءات 181.

(11) الهذلي، الكامل في القراءات الخمسين 319/11.

(12) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 47.

موضع إكثار وإيضاح؛ فغير لائق به الحذف والاختصار" (23).

وفي المحتسب يضعف الإعراب لحذف المبتدأ العائد على الذي؛ لأن تقديره: تماماً على الذي هو أحسن، وحذف (هو) ضعيف على كلامه؛ وذلك أنه إنما يحذف من صلة الذي الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها، نحو: مررت بالذي ضربت، أي: ضربته، وأكرمت الذي أهنت، أي: أهنته، فالهاء ضمير المفعول، ولا بد منه، وطال الاسم بصلته؛ فحذفت الهاء لذلك، وليس المبتدأ بنيف ولا فضلة فيحذف تخفيفاً، لا سيما وهو عائد الموصول (24).

وذكر أن مثل هذه القراءة قد جاء عن النحاة، مثل: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً وسوءاً، أي: بالذي هو قائل، وينسون ما عواقبها، يقول ابن جني: "ويجوز أن يكون (ينسون) معلقة كما علقوا نقيضتها التي هي يعلمون، وتكون (ما) استفهاماً وعواقبها خبر (ما)، كقولك: قد علمت من أبوك، وعرفت أيهم أخوك؟، وعلى الوجه الأول حمله أصحابنا" (25).

بينما يرى مكي بن أبي طالب أن هذا الحذف على قياس ما أجاز الخليل، مثل: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، أي: بالذي هو قائل، يقول مكي: "وكما قرئ: {تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ} بِالرَّفْعِ (26)، أي: هو أحسن، ثم حذف الضمير من الصلة، وإنما بعد هذا الحذف عند البصريين؛ (27) لاتصال الضمير بحرف الجر؛ فالمحذوف من الكلام هو ضمير وحرف؛ فبعد لذلك" (28).

وذكر الزمخشري القراءة بالحذف في قوله: "وقد يحذف الراجع كما ذكرنا، وسمع الخليل أعرابياً يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، وقرئ (29): {تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ} بحذف شطر الجملة" (30).

وبين الزمخشري في الكشف أن هذه القراءة "كقراءة من قرأ: {مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ} [البقرة: 26]،

نكرة، كأنه قال: على حَيٍّ غيرنا، وقد رفعه ناسٌ، وهو أجود على قوله: على من هو غيرنا، أي: على حي هم غيرنا، فيضمرون هم، كما قرئ هذا الحرف في الأنعام: {ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ} [الأنعام: 154]، أي: على الذي هو أحسن" (16)، كما هو عند سيبويه: "أجود، وفيه ضعف إلا أن يكون فيه هو؛ لأن هو من بعض الصلة" (17)، ولأخفش: رفعوه وجعلوه صلة الذي (18).

وللقراءة المعنى نفسه عند الطبري بإضمار هو، أي: على الذي هو أحسن، إلا أنه لا يستجيز القراءة بها، يقول: "وهذه قراءة لا أستجيز القراءة بها، وإن كان لها في العربية وجه صحيح، لخلافها ما عليه الحجة مجمعة من قُرْأَةِ الأمصار" (19).

ويذكر النحاس وغيره من العلماء وجه القراءة، وبالتفسير نفسه على إضمار هو، من دون رأي في جودتها أو ضعفها، والمعنى: أي: على الذي هو أحسن، وللنحاس وحده: أحسن الأشياء (20).

واستدل السيرافي بقراءة الرفع على جواز حذف هو في جملة الصلة، يقول: "من وجوه (ما) أن تكون بمعنى: (الذي)، ويكون صلتها هو (الكلم)، و(هو) محذوفة، وحذفها جائز، كأنك قلت: هذا باب علم الذي هو الكلم من العربية، والدليل على جواز حذفها قول الله تعالى في قراءة بعضهم: {ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ} [الأنعام: 154]، يريد: الذي هو أحسن" (21).

إلا أن ابن جني لا يجيز الحذف، ويستضعف القراءة به في سر صناعة الإعراب، والمحتسب، حيث قال في سر صناعة الإعراب: "ألا ترى إلى ضعف قراءة من قرأ: {تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ} (22)، قالوا: وقبحه أنه أراد: على الذي هو أحسن؛ فحذف المبتدأ في موضع الإيضاح والبيان؛ لأن الصلة لذلك وقعت في الكلام، وإذا كان ذلك

(16) الخليل، الجمل في النحو 116، وينظر: سيبويه، الكتاب 107/2، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 305/2.

(17) سيبويه، الكتاب 107/2، وينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه 438/2.

(18) الأخفش، معاني القرآن 219/1.

(19) الطبري، جامع البيان 236/12.

(20) النحاس، معاني القرآن 520/2، وينظر: الثعلبي، الكشف والبيان 264/12، والسخاوي، تفسير القرآن العظيم 271/1، والشوكاني، فتح القدير 204/2.

(21) السيرافي، شرح كتاب سيبويه 10/1، وينظر: الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه 14-13-12.

(22) يحيى بن يعمر، ينظر: الكرمانى، شواذ القراءات 181.

(23) ابن جني، سر صناعة الإعراب 59/2.

(24) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات 344/1.

(25) المرجع نفسه 344-345.

(26) يحيى بن يعمر، ينظر: الكرمانى، شواذ القراءات 181.

(27) يقصد بهم نحاة البصرة.

(28) القيسي، مشكل إعراب القرآن 166/1.

(29) يحيى بن يعمر، كما ورد آنفاً.

(30) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب 183.

بالرفع⁽³¹⁾، أي: على الدين الذي هو أحسن دين وأرضاه⁽³²⁾.

وأورد ابن عطية هذه القراءة، إذ جعلت صفة تقضيل، ورفعت على خبر الابتداء المضمر، وذكر رأي أبي الفتح بتضعيفها لقبح حذف المبتدأ العائد، وقول بعض نحاة الكوفة كالقراء⁽³³⁾ وغيره: بصحة أن يكون (أحسن) صفة لـ (لذي)؛ إذ قارب المعرفة؛ إذ لا تدخله الألف واللام، يقول: "يصح أن يكون أحسن صفة لـ (الذي) من حيث قارب المعرفة؛ إذ لا تدخله الألف واللام"⁽³⁴⁾.

ووافق العكبري القائلين بتضعيف القراءة⁽³⁵⁾، والحذف فيها قبيح عند ابن الخباز، ويعلل رأيه بقوله: "وإنما قبيح حذفه؛ لأنه شطر الجملة"⁽³⁶⁾.

والحذف ضعيف جداً عند ابن يعيش، متمثلاً بـ {مَثَلًا مَا بَعُوضَةً} [البقرة: 26]، برفع "بعوضة"؛ إذ جعل (ما) موصولة بمعنى (الذي)، والمراد: الذي هو بعوضة، والمعنى في القراءة المذكورة أنفًا: {أَحْسَنُ}، أي: الذي هو أحسن، يقول: "وحذف الضمير من هذا ضعيف جداً؛ لأن العائد هنا شطر الجملة، وليس فضلة كالهاء في قولك: الذي كلمته"⁽³⁷⁾.

والقراءة عند القرطبي بمعنى: تمامًا على الذي هو أحسن، إلا أنه يرى بُعد الحذف بقوله: "وفيه بعد من أجل حذف المبتدأ العائد على الذي"⁽³⁸⁾.

وفي العائد المبتدأ إن عاد على غير أي، ولم يكن خبره جملة ولا ظرفاً ذكر ابن مالك ما يلي⁽³⁹⁾:

1- جواز حذفه عند النحاة الكوفيين مطلقاً، كجوازه في صلة أي.

2. لم يجز حذفه عند البصريين، إلا إذا طالت الصلة، كقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، أراد: ما أنا بالذي هو قائل لك سوءاً، فحسن الحذف عندهم في المثال لطول الصلة بالمجرور والمنصوب، فإن زاد

الطول ازداد الحذف حسناً، كقوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ} [الزخرف: 84]، ويكون التقدير: وهو الذي في السماء إله، وهو في الأرض إله، فإن عدت الاستطالة ضعف الحذف عندهم، ولم يمتنع، كقول الشاعر⁽⁴⁰⁾:

من يُعَنِّ بالحمدِ لم يَنْطِقْ بما سَفَهَ

ولا يَجِدُ عن سبيلِ الحلمِ والكرمِ
أراد: لا ينطق بما هو سفه، وذكر أن شرط جواز الحذف عند النحاة البصريين؛ لأن الخبر غير جملة ولا ظرف؛ لأنه لو كان أحدهما ثم حذف المبتدأ لم يعلم حذفه؛ لأن ما بقي من الجملة أو الظرف صالح للوصل به دون شيء آخر، فامتنع الحذف.

و(أحسن) عند البيضاوي: خبر مبتدأ محذوف بمعنى: (على الذي هو أحسن)، أو على الوجه الذي هو أحسن ما يكون عليه الكتب⁽⁴¹⁾.

ولأبي حيان قوله: "أي: تأملاً كاملاً على أحسن ما تكون عليه الكتب، أي: على الوجه والطريق الذي هو أحسن"⁽⁴²⁾.

والحذف قليل عند ابن مظفر الوردي، يقول: "وإذا لم تطل الصلة فالحذف قليل، كقوله تعالى على قراءة: {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ}، ومَثَلًا ما بَعُوضَةً { وكقول الشاعر: من يعن بالحمد (المذكور سابقاً)"⁽⁴³⁾.

وفي القراءة الشاذة المذكورة أعلاه وجهان عند السمين الحلبي، هما⁽⁴⁴⁾:

1- أظهرهما بحسب قوله: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: على الذي هو أحسن، فحذف العائد، وإن لم تطل الصلة، فهي شاذة من جهة ذلك.

(38) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 142/7.

(39) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد 208-207/1.

(40) لم يُنسب فيما اطلعت عليه، وورد عند ابن مالك، شرح الكافية الشافية 296، والأشموني، شرح ألفية ابن مالك 113-78/1، والسيوطي، همع الهوامع 90/1.

(41) ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل 189/2.

(42) أبو حيان، البحر المحيط 694/4.

(43) ابن الوردي، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة 158/1.

وينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك 451/1.

(44) الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون 228/5، وينظر: ابن

هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 716.

(31) رؤية بن العجاج، ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات 12، والكرمانى، شواذ القراءات 65.

(32) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 81/2، والرازي، مفاتيح الغيب 186/14، والهذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 726/2، وأبو حيان، البحر المحيط 694/4.

(33) ينظر القراء، معاني القرآن 365/1.

(34) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 364/2-365.

(35) العكبري، التبيان في إعراب القرآن 550/1، وينظر: ابن أبي الربيع، تفسير الكتاب العزيز وإعراجه 358.

(36) ابن الخباز، توجيه اللمع 498.

(37) ابن يعيش، شرح المفصل 392/2.

واختلفوا في جوازها، إذ أجازها الخليل وسيبويه والأخفش والسيرافي وأبو علي الفارسي ومكي بن أبي طالب والزمخشري وغيرهم.

ولم يجزها الطبري، وضعفها ابن جني والعكبري وابن الخباز وابن يعيش، ووصفها القرطبي بأنها بعيدة. وهناك كثير من القراءات الشاذة التي جاءت على سبيل الجملة الاسمية المثبتة، وتعددت فيها المعاني، ولكن لا يتسع المجال لذكرها.

المطلب الثاني: أثر القراءات الشاذة في تعدد

المعنى في الجملة الاسمية المنفية

الجملة المنفية: هي الجملة الاسمية التي دخلت عليها إحدى أدوات النفي، وأدوات النفي هي: (ما، ليس، ولم، ولا، ولن، ولما، وإن، ولات)⁽⁵⁵⁾.

مثال ذلك: قوله تعالى: {يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ} [البقرة: 254]، الجملة المنفية صفة لـ (يوم) فملحها الرفع⁽⁵⁶⁾.

وهناك عدد من الجمل الماثلة في القرآن الكريم وردت فيها قراءات شاذة، ومن تلك الجمل التي جاءت على سبيل الجملة المنفية، قوله تعالى: {فَنَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} [ص: 3].

ذكرت القراءة في كتب القراءات كما يأتي:

1- قرأ في الشواذ: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} عيسى بن عمر، وروي عنه: {وَلَاتِ حِينَ}، وقرأ: {وَلَاتَ حِينَ} بالرفع فيهما أبو السمال، وقرأ: {وَلَا تَحِينَ} برفع النون عيسى وأبو السمال⁽⁵⁷⁾.

2- وقرأ الجمهور: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}.

لات في الآية هي لا المشبهة بليس زيدت عليها تاء التانيث كزيادتها في رَبٍّ وَثَمَّ للتأكيد، يقول الخليل: "وتاء الوصل قولهم: لات أوان ذلك، يريدون:

2- أن يكون (الذي) واقعاً موقع الذين، وأصل (أحسن): أحسنوا، بواو الضمير، حذف الواو اجتزاء بحركة ما قبلها، كقول الشاعر⁽⁴⁵⁾:

شبوأ على المجد وشابوا واكتهلأ
أي: اكتهلوا، فحذف الواو وسكن الحرف قبلها، وجمهور النحاة⁽⁴⁶⁾، يخص هذا بضرورة الشعر.

ومن جانب توجيه قراءة الجمع لم يذكر العلماء المفسرون – الذين اطلعنا على كتبهم- قراءة ابن محيصن المذكورة سابقاً بالجمع، وذكروا قراءة ابن مسعود⁽⁴⁷⁾، واستدلوا بها على معنى الجمع في القراءة المتواترة⁽⁴⁸⁾.

ولمعرفة الفرق بين معنى القراءة الشاذة والمتواترة يأتي معنى القراءة المتواترة: {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ} على عدة وجوه، كما يأتي:

١. أن تكون بمعنى الجمع⁽⁴⁹⁾، بمعنى: تمامًا على المحسن، أي: على المحسنين⁽⁵⁰⁾.

٢. أن تكون الذي بمعنى (ما)⁽⁵¹⁾، والمعنى: تمامًا على ما أحسن موسى.

٣. أن تكون الذي بمعنى: من⁽⁵²⁾؛ بمعنى: تمامًا على مَنْ أحسن.

٤. أن يكون أحسن فعلاً ماضياً مبنياً على الفتح⁽⁵³⁾؛ بمعنى: تمامًا على الذي أحسن موسى فيما امتحنه الله من أمره ونهيه، أو تمامًا على إحسان الله إلى أنبيائه وأيديه عندهم، أو على الذي أحسن الله إلى موسى.

٥. أن تكون على بمعنى اللام، بمعنى: تتماماً منا للأنبياء والمؤمنين الكتب⁽⁵⁴⁾.

مما سبق في القراءة الشاذة نستخلص أنها جاءت على إضمار المبتدأ، بتقدير: على الذي هو أحسن، وبه قال النحاة والمفسرون الذين وردت آراؤهم آنفاً،

2/ 107 والثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن 262/12، والزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل 80/2.

(51) الفراء، معاني القرآن 365/1، وينظر: ابن قتيبة تأويل مشكل القرآن 228، والطبري جامع البيان 234/12، والثعلبي الكشف والبيان عن تفسير القرآن 263/12 و ابن مالك شرح التسهيل 219/1.

(52) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن 227، وينظر: الثعلبي الكشف والبيان عن تفسير القرآن 262/12 والبغوي، تفسير 205/3.

(53) الطبري، جامع البيان 233/12، وينظر: ابن عطية المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 364/2 والعكبري، التبيان في إعراب القرآن 550/1 الحلبي، الدر المصون 227/5، والشوكاني، فتح القدير 205/2.

(54) تفسير الثعلبي الكشف والبيان عن تفسير القرآن 262-263.

(55) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل 31/5.

(56) الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون 538/2.

(57) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 130 وينظر: الكرمان، شواذ القراءات 409.

(45) بلا نسبة عند السيرافي، شرح الكتاب 162/2، وابن مالك، شرح تسهيل الفوائد 123/1، وابن يعيش، شرح المفصل 80/9، وأبي حيان، التذييل والتكميل 139/2.

(46) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل 139/2، وناظر الجيش، تمهيد القواعد 457/1.

(47) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 47.

(48) ينظر: الطبري، جامع البيان 234/12، والماتريدي، تأويلات أهل السنة 320/4 والنحاس، معاني القرآن 519/2، والثعلبي، الكشف والبيان 262/12 والشوكاني، فتح القدير 205/2.

(49) الفراء، معاني القرآن 365/1 وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 305/2 والثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن 262/12، والزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل 80/2.

(50) الفراء معاني القرآن 365/1 وينظر: الزجاج معاني القرآن وإعرابه 305/2، والماتريدي تأويلات أهل السنة 319/4، والنحاس معاني القرآن 519/2، والسمرقندي بحر العلوم 495/1 وابن زمين تفسير القرآن العزيز

لا أوان ذلك، فيجعلون التاء صلة، ومنه قول الله تبارك وتعالى: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}، وقال الطرماح (58):
لَاتَ هُنَا ذِكْرِي بِلَهْنِيَةِ الْعَيْشِ

وأني ذكرى السنين المواضي (59)

لأت هنا معناه: لا هنا، فزاد التاء، فقال: لآت، كأنه يريد: لا هنا، فوصلها بالتاء، ومعنى: لآت هُنَا أي: لآت حين" (60).

وذكر سيبويه القراءة الشاذة في الآية واصفاً إياها بالقلّة، يقول: "وزعموا أن بعضهم قرأ: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}، وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي (61):

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخَ (62)

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لآت في هذا الموضع في الرفع (63).

ويقول الأخفش: "ورفع بعضهم: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}، فجعله في قوله مثل: {ليس} كأنه قال: "ليس أحد، وأضمر الخبر" (64).

ثم ذكر الأخفش الجر متمثلاً بقول القائل:

طَلَبُوا صَلْحًا وَلَاتَ أَوَانٍ

فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ (65)

يقول: "فجرّ "أوان" وحذف وأضمر "الحين" واضاف إلى "أوان" لأنّ {لآت} لا تكون إلا مع "الحين" (66).

وذكر الطبري أن بعضاً من نحاة البصرة حكى الرفع مع لات، وأضمر في الآية، بمعنى: ولات الحين حين، وذكر أن بعضاً من نحاة الكوفة أضاف مع لات، وجر الحين (67)، وذكر قول الشاعر:
ولآت ساعة مندم (68)

واستجاد الزجاج قراءة الرفع الموثقة أنفاً على اسم ليس وإضمار الخبر، بمعنى: ليس الحين منجى لنا، وذكر الخفض واصفاً له بالشذوذ، يقول: "ومن خفض جعلها مبينة مكسورة لالتقاء الساكنين، كما قالوا: قَدْ لَکَ، فبنوه على الكسر، والمعنى: ليس حين مناصنا وحين منجانا، فلما قال: ولات أوان، جعله على معنى: ليس حين أواننا، فلما حذف المضاف بني على الوقف، ثم كسر لالتقاء الساكنين، والكسر شاذ شبيه بالخطأ عند البصريين، ولم يرو سيبويه والخليل الكسر. كما ذكر أنفاً عنهما، والذي عليه العمل النصب والرفع" (69).

ونكر مكي بن أبي طالب رأي سيبويه -المذكور آنفاً- في قراءة الرفع واصفاً له بالقلّة، يقول: "من العرب من يرفع الحين بعدها ويضمّر الخير، وهو قليل" (70).
ثم ذكر الخفض متمثلاً بقول القائل: طلبوا صلحنا ولات أوان، كما رد رأي الأخفش في الجر، ووصفه بالبعيد، إذ لا يجوز أن يحذف المضاف إلا ويقوم المضاف إليه مقامه في الإعراب، فحقه الرفع على هذا (71).

(63) سيبويه، الكتاب 1/ 58 وينظر: الأخفش، معاني القرآن 2/ 492، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن 283، والزجاجي، حروف المعاني والصفات 69، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه 1/ 99، والقيسي، مشكل إعراب القرآن 2/ 623.

(64) الأخفش، معاني القرآن 2/ 492.

(65) البيت للحارث بن حلزة الشكري، ينظر: ديوانه، 135، تصحيح مروان العطية ت ١٤٤٤ هـ، والبيت في الديوان:

طلبوا صلحنا ولات أوان ... إن ما يطلبون فوق النجوم

(66) الأخفش، معاني القرآن 2/ 492.

(67)(68) ينظر: الطبري، جامع البيان 21/ 144.

(68) هذا جزء من بيت، وهو من الطويل، للقتال الكلابي كما في الحماسة للتبريزي: (63/1)، إلا أن روايته فيه:

ولما رأيت أنني قد قتلته... ندمت عليه أي ساعة مندم.

ونسبه ابن عطية في المحرر الوجيز: 492/4، لمحمد بن عيسى بن طلحة، وذكر بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: 529، والبسيط للواحي 150/19-95.

(69) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 4/ 320-321.

(70) القيسي، مشكل إعراب القرآن 2/ 623.

(71) القيسي، مشكل إعراب القرآن 2/ 623.

(58) الطرماح بن حكيم بن الحكم، يكنى أبا نفر، ت نحو 125هـ، 747م، من طربي: شاعر إسلامي فحل. ولد ونشأ في الشام، وانتقل إلى الكوفة، فكان معلماً فيها. واعتقد مذهب (الشرقة) من الأزارقة، واتصل بخالد بن عبد الله القسري، فكان يكرمه ويستجيد شعره. وكان هجاءاً، معاصراً للكُميت صديقاً له، لا يكادان يفترقان. قال الجاحظ: وكان قحطانياً عصبياً، له ديوان شعر صغير.

ينظر: ابن قتيبة الشعر والشعراء 127، والزركلي، الأعلام 3/ 225.

(59) الطرماح، ديوان شعر 264، ورواية البيت فيه:

لَاتَ هُنَا ذِكْرِي بِلَهْنِيَةِ الدَّهْرِ ... وَأَنِّي ذِكْرِي السَّنِينَ الْمَوَاضِي

ولآت هُنَا: أي ليس هذا وقت ذكرى الماضي.

(60) الخليل، الجمل في النحو 296.

(61) سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي، 95 ق هـ، من سراة بني بكر وفرسانها المعدودين، في الجاهلية، له أشعار جياذ في كتاب بني قيس بن ثعلبة، قتل في حرب البسوس وهو صاحب القصيدة الحائية التي أولها:

يَا بَوْسَ لِلْحَرْبِ أَلْتِي وَصَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَا حُوا

وقيل: هو جد طرفة بن العبد، ينظر: الزركلي، الأعلام 3/ 87.

(62) البيت لسعد بن مالك القيسي، ينظر: سيبويه، الكتاب 1/ 58، والمبرد، المقتضب 4/ 360 والسيوطي، شرح شواهد المغني 582، والبغداد، خزنة الأدب 1/ 467، والشاهد فيه قوله: "لا براخ" حيث أعمل "لا" عمل "ليس"، فرفع بها الاسم "براخ" وحذف الخبر.

2- ويجوز أن يكون رفع (براح) بالابتداء وحذف الخبر.

ويقول في الآية: "قالوا: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} بالرفع على أنه الاسم، والخبر محذوف، وهو قليل والأول أكثر" (77).

ونقل الهمداني الرفع المذكور آنفاً عن سيبويه في قوله: "وحكى صاحب الكتاب: أن من العرب من يرفع الحين بعدها ويقدر الخبر، والتقدير: ولات حين مناصٍ حاصلًا" (78).

وحكى القرطبي عن سيبويه الرفع بقوله: "وحكى أن الرفع قليل، ويكون الخبر محذوفاً كما كان الاسم محذوفاً في النصب، أي: ولات حين مناصٍ لنا... وإن كان قد روي عن عيسى بن عمر أنه قرأ: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} بكسر التاء من لات والنون من حين، فإن الثبوت عنه أنه قرأ: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} فبنى "لات" على الكسر ونصب "حين" (79).

ويرى ابن مالك أنه لا بد من تقدير المحذوف معرفة؛ لأن المراد نفي كون الحين الحاضر حيناً ينوصون فيه، أي: يهربون، أو يتأخرون، وليس المراد نفي جنس حين المناس، فشذ رفع الحين؛ لأنه محوج إلى تكلف مقدر يستقيم به المعنى، مثل أن يقال: معناه ليس حين مناصٍ موجوداً لهم حين تناديهن ونزول ما نزل بهن؛ إذ قد كان لهم قبل ذلك حين مناص، فلا يصح نفي جنسه مطلقاً، بل مقيداً، ويقول ابن مالك: "وقد نبهت على شذوذ رفع الحين -الثابت- اسماً، وجعل المحذوف خبراً بقولي: وقد يرى المحذوف بعد خبراً

والثابت اسماً حيث مرفوعاً جرى

لأن "قد" تدل مع المضارع على التقليل" (80). ووجه البيضاوي الرفع والكسر، فجعل الرفع إما على أنه اسم لا أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: ليس حين مناصٍ حاصلًا لهم، أو لا حين مناصٍ كائن لهم، ونكر توجيه الكسر على أن لات تجر الأحياء ك (لولا) في جرّها للضمائر، أو لأن أوان شبه بإذ" (81).

ويقول مكى في خفض ما بعد لات: "أراد: ولات أواننا أوان صلح، أي: ليس وقتنا وقت صلح، ثم حذف المضاف وبناءه، ثم دخل التنوين عوضاً عن المضاف المحذوف، فكسرت النون لالتقاء الساكنين، وصار التنوين تابعاً للكسرة، فهو بمنزلة يومئذ وحينئذ، وقال الأخفش: تقديره: ولات حين أوان، ثم حذف حين، وهذا بعيد لا يجوز أن يحذف المضاف إلا ويقوم المضاف إليه في الاعراب مقامه، فيجب أن يرفع" (72).

ويقول الزمخشري في الرفع: "ويرتفع بالابتداء، أي: ولا حين مناصٍ كائن لهم" (73).

وبين ابن الجوزي أن قراءة الرفع بمعنى: ليس حين يروه فرار، وذكر قراءة الجر المذكورة آنفاً، ثم رد القراءة بغير النصب؛ لأنها في معنى ليس (74).

وذكر الرازي توجيه الخليل وسبويه أن لات هي لا المشبهة بليس، زيدت عليها تاء التانيث، فحدثت لها أحكام جديدة، فلا تدخل إلا على الأحياء، ولا يبرز إلا أحد جزئيهما إما الاسم أو الخبر، ويذكر وجوها في مناداتهم، وهي كما يلي:

- 1- أنهم نادوا بالاستغاثة؛ لأن نداء من نزل به العذاب ليس إلا بالاستغاثة.
- 2- نادوا بالإيمان والتوبة عند معاينة العذاب.
- 3- نادوا، أي: رفعوا أصواتهم، يقال: فلان أندى صوتاً من فلان، أي: أرفع صوتاً.

كما ذكر أن: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} يعني: ولم يكن ذلك الوقت وقت فرار من العذاب، ونقل عن الأخفش ما ذكر آنفاً، وهو: الرفع بالابتداء، أي: ولات حين مناصٍ كائن لهم (75).

ويذكر العكبري أن من العرب من يعمل (لا) عمل (ما) لاشتراكهما في المعنى مستشهداً بببيت سيبويه: (.... لا براح)، ويقول: "ومن العرب من يرفع الحين هنا، ويحذف الخبر" (76).

واستشهد ابن يعيش بقول الفائل: لا براح، وجعل ارتفاعه من وجهين ووصف الوجه الأول بالأجود:

- 1- جعل "لا" بمنزلة "ليس"، ورفع "براح" بها، والخبر محذوف، وتقديره: لا براح لي.

(76) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 179.

(77) ابن يعيش، شرح المفصل 1/ 269-270.

(78) الهمداني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 5/ 406.

(79) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 15/ 146.

(80) ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1/ 442-443.

(81) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل 5/ 23.

(72) القيسي، مشكل إعراب القرآن 2/ 624، وينظر: الزمخشري، الكشف 4/ 71.

(73) الزمخشري، الكشف 4/ 71، وينظر: السخاوي، تفسير القرآن العظيم 2/ 212، وابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 1/ 319، و الأشموني، شرح ألفية ابن مالك 1/ 271-272.

(74) ابن الجوزي، زاد المسير 3/ 559.

(75) الرازي، مفاتيح الغيب 26/ 366-367.

ولاين الناظم: "وقد يحذفون خبر (لات)، ويبقون اسمها كقراءة بعضهم: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}" (82).

وفي حاشية الملح لاين الصائغ ذكر المحقق في قراءة الرفع ثلاثة أقوال كما يلي:

الأول: على الابتداء، والثاني: على الاسمية لـ (لات) إن كانت عاملة عمل ليس، والثالث: على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل (إن).

وذكر في قراءة الخفض وجهاً واحداً، إذ أن (لات) تستعمل حرفاً جارياً لاسم الزمان خاصة (83).

ووجه أبو حيان قراءة الرفع على وجهين (84):

1- على قول سيبويه المذكور آنفاً: حين مناص اسم لات، والخبر محذوف.

2- على قول الأخفش المذكور آنفاً: مبتدأ، والخبر محذوف.

كما رد توجيه الزمخشري في قراءة الجر، ووجه القراءة عنده في قوله: "والذي ظهر لي في تخريج هذه القراءة الشاذة، والبيت النادر في جر ما بعد لات: أن الجر هو على إضمار من، كأنه قال: لات من حين مناص، ولات من أوان صلح، كما جروا بها في قولهم: على كم جذع بيتك؟ أي: من جذع في أصح القولين، وكما قالوا: لا رجل جزاه الله خيراً، يريدون: لا من رجل، ويكون موضع من حين مناص رفعاً على أنه اسم لات بمعنى ليس، كما تقول: ليس من رجل قائماً، والخبر محذوف" (85).

ويجعل ابن هشام قراءة الرفع على حذف الخبر هي الأفصح قياساً لا استعمالاً، وذكر توجيه قراءة الجر عند الفراء وغيره، يقول: "وقرئ بجر (الحين) فقال الفراء: هي حرف جر، وقال بعضهم: على إضمار (من)، وقال الزمخشري: الأصل مناصهم، ثم حذف الضمير، وشبه (مناص) بـ (إن) في قوله: وَأَنْتَ إِذْ صَحِجْ، فبناه على الكسر، وعوضه التثوين، وصح فيه ذلك وإن لم يكن زماناً؛ لأنه مخفوض بإضافة الزمان، والمتضايفان كالشيء الواحد، ثم بنى (الحين) لإضافته إلى المبني" (86).

ووجه أبو جعفر الرعيني قراءة الرفع توجيه سيبويه والأخفش، وفي قراءة الجر ذكر أن توجيه

الزمخشري لا يسطر لبعده، والأقرب عنده ما قاله أبو حيان على إضمار من، كما ذكر توجيهات أخرى في قوله: "وأما قراءة كسر التاء وخفض النون فقرأ بها عيسى بن عمر، ووجهها أنها بُنِيَتْ على الكسر نحو "جَيْر"، ويمكن أن تكون الكسرة في التاء إبتاعاً لكسرة الحاء في حين، وأما خفض الحين فهو أمر مُشْكَل، وخرجه بعضهم على أن "لات" حرف جر، والحين مجرور به، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر: (ولات ساعة مندم) بخفض "ساعة" (87).

وذكر الشوكاني أن لات: بمعنى: ليس على لغة أهل اليمن (88).

ولبيان الفرق بين القراءة المتواترة والشاذة، نعرض ما جمعه الألوسي من الآراء السابقة في القراءة المتواترة، كما يلي (89):

- لات هي لا المشبهة بليس زيدت عليها تاء التانيث لتأكيد معنى (النفي)، والتزموا حذف أحد الجزأين، والغالب حذف المرفوع على قراءة الجمهور، أي: ليس الحين حين مناص.
- ومذهب الأخفش أنها لا النافية للجنس العاملة عمل إن زيدت عليها التاء فحين مناص اسمها والخبر محذوف أي: لهم.
- وقيل: إنها لا النافية للفعل زيدت عليها التاء ولا عمل لها أصلاً، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب كما هنا فبعدها فعل مقدر عامل فيه، أي: ولا ترى حين مناص.

1. على قراءة الرفع:
 - حين: اسم لات والخبر محذوف، أي: ليس حين مناص حاصل لهم.
 - حين: مبتدأ خبره محذوف، أي: فلا حين مناص كائن لهم.
 - أنها خبر إن التي تعمل عمل لات واسمها محذوف.
2. على قراءة الجر:

(86) ابن هشام، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد 301-302، وينظر: الفراء معاني القراء 492/2، والزمخشري الكشاف 71/4.
(87) الرعيني، تحفة الأقران 51-52، وينظر: أبو حيان البحر المحيط 136/9.
(88) ينظر: الشوكاني، فتح القدير 4/482.
(89) الألوسي، روح المعاني 157-158.

(82) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك 109.

(83) ابن الصائغ، الملح في شرح الملح 1/487.

(84) أبو حيان، البحر المحيط 9/136، وينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب 16/367.

(85) أبو حيان، البحر المحيط 9/137.

- أن لات تجر الأحيان كما أن لولا تجر الضمائر.
- على إضمار (من) كأنه قيل: لات من حين مناص.
- أنه مبني على الكسر وهو مشبه بـ (إذ) في البيت: (ولات أوان صلح)، ووجه التشبيه أنه زمان قطع عنه المضاف إليه؛ لأن الوصل أوان صلح وعوض التنوين، فكسر لالتقاء الساكنين لكونه مبنيًا مثله.
- كسر لات على الإتياع، ولات حرف جر والحين مجرور به.

المطلب الثالث: أثر القراءات الشاذة في تعدد المعنى في الجملة الاسمية المؤكدة

الجملة المؤكدة: هي الجملة التي دخلت عليها إحدى أدوات التوكيد، وأدوات التوكيد هي: (أن، وإن، ولام الابتداء، ونونا التوكيد الثقيلة والخفيفة، ولام القسم، وقد، ولكن) (90).

مثال ذلك: قال تعالى: { أَأَنْتَ لَئِنْ يَأْتِيَنَّكَ } [يوسف: 90].

يدل على أنهم استشعروا من كلامه، ثم من ملامحه، ثم من تفهم قول أبيهم لهم: { وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ } [يوسف: 86]، إذ قد اتضح لهم المعنى التعريضي من كلامه، فعرفوا أنه يتكلم مريداً نفسه.

وتأكيد الجملة بـ (إن) ولام الابتداء وضمير الفصل لشدة تحققهم أنه يوسف- عليه السلام- وأدخل الاستفهام التقريري على الجملة المؤكدة؛ لأنهم تطلبوا تأييده لعلمهم به (91).

وهناك كثير من أمثلة الجملة الاسمية التي وردت في القراءات الشاذة على سبيل الجملة المؤكدة، ومنها قوله تعالى: { قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ } [غافر: 48].

القراءات المذكورة في الآية:
١. قرأ ابن عمير: { إِنَّا كُلًّا فِيهَا }
بـ { بالنصب } (92).

٢. وقرأ الباقر: { إِنَّا كُلٌّ فِيهَا } بالرفع (93). بسط العلماء في شرحهم لهذه الجملة بقراءتها الشاذة في الآية الكريمة، وكان كلامهم في قراءة النصب أكثر مما كان في القراءة المتواترة التي جاءت بالرفع. يذكر الفراء أن النصب في (كُلًّا) على النعت لـ (إننا)، متمثلاً بقوله تعالى: { قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ } [آل عمران: 154]، حيث جاء النصب فيها على النعت للأمر (94).

ويقول الأخفش: "لو كان: { إِنَّا كُلًّا فِيهَا } على الصفة لم يَجْزُ؛ لأن الإضمار فيها ضعيف لا يتمكن في كل مكان" (95).

ويذكر الطبري أن (كُلًّا) لم ينصب على النعت، ويقول: "وقد اختلف في جواز النصب في ذلك في الكلام" (96)، ولم يذكر توجيهًا لقراءة النصب.

وخطأ النحاس رأي الفراء المذكور سابقاً بالنصب على النعت، وذكر أن من عظيم الخطأ أن ينعت المضمر، و(كُلًّا) لا تنعت ولا ينعت بها، كما يقول: "وأكثر من هذا أنه لا يجوز أن يبدل من المضمر هاهنا لأنه مخاطب، ولا يبدل من المخاطب ولا المخاطب لأنهما لا يشكلان فيبدل منهما" (97).

وبين الثعلبي أن القراءة: { إِنَّا كُلًّا فِيهَا } بالنصب، نعت وتأكيذ لإنا (98).

ونقل مكي بن أبي طالب عن الكسائي والفراء ما ذكر سابقاً من جواز النصب على النعت للمضمر المنسوب بأن، كما ذكر أنه لا يجوز عند البصريين لما ذكر سابقاً من أن المضمر لا ينعت؛ ولأن كُلاً نكرة في اللفظ، ومعرفة على تقدير الإضافة والحذف (99).

ويقول الكرمانى: "لم يجز فيه النصب؛ لأنه إذا اختزلت عنه الإضافة لا يؤكد به ولا يوصف" (100).

وأورد الزمخشري القراءة بالنصب على التأكيد، ولم يجز أن تكون حالاً، يقول: "وقرئ (كُلًّا) على التأكيد لاسم إن، وهو معرفة، والتنوين عوض من المضاف إليه، يريد: إنا كلنا، أو كلنا فيها، فإن قلت: هل يجوز أن يكون (كُلًّا) حالاً قد عمل فيها؟ قلت: لا؛ لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمه كما

(97) النحاس، إعراب القرآن 4/ 27.

(98) الثعلبي، الكشف والبيان 23/ 212، وينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 4/ 563، وابن الأحنف، البستان في إعراب مشكلات القرآن 2/ 395.

(99) ينظر: مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن 2/ 637.

(100) الكرمانى، غرائب التفسير وعجائب التأويل 347/2.

(90) ينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن 405/411.

(91) ابن عاشور، التحرير والتنوير 13/ 48-49.

(92) الكرمانى، شواذ القراءات 419.

(93) أبو شامة، إبراز المعاني شرح الشاطبية 32/1.

(94) الفراء، معاني القرآن 3/ 10.

(95) الأخفش، معاني القرآن 1/ 209.

(96) الطبري، جامع البيان 21/ 399.

يعمل في الظرف متقدماً، تقول: كل يوم لك ثوب، ولا تقول: قائماً في الدار زيد" (101).

ونذكر القرطبي القراءة بالنصب لابن السميع وعيسى بن عمر، كما ذكر أن النحاة الكوفيين يسمون التأكيد نعتاً، وذكر الرأي الوارد مسبقاً بمنع ذلك (102).

وجاء المؤكد عند ابن مالك (103) مضافاً إلى ضميره بلفظ كَلَّ أو جميع أو عامة، إلا أنه يرى مجيئه على الحال، لا على التوكيد، كما ذكر أنه قد يستغنى بكليهما عن كليتهما، وبكليهما عنهما، وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الإضافة إلى ضميره، ولا يستغنى بنية إضافته خلافاً للفراء والزمخشري.

كما ذكر ابن مالك عدم جواز النصب على توكيد اسم إن؛ لأنَّ ألفاظ التوكيد على ضربين: ضرب مصرح بإضافته إلى ضمير المؤكد، وهو النفس والعين وكلّ وجميع وعامة، وضرب منوي الإضافة إلى ضمير المؤكد، وهو أجمع وأخواته، والتوكيد المنوي الإضافة لا يستعمل صريح الإضافة، ويذكر بلفظ (أجمعنا) على أن غير (كَلَّ) من الصريح الإضافة لا يستعمل منوي الإضافة، فتجوز ذلك في كلّ يستلزم عدم النظير في الضربين، لأنَّ غير (كَلَّ) إما ملازم لصريح الإضافة، وإما ملازم لمنويها، فإفراد (كَلَّ) بجواز الاستعمالين مستلزم لعدم النظير، والمفضي إلى ذلك - كما يقول - هو ما ذهب إليه الفراء والزمخشري، فوجب اجتنابه، ويوضح ابن مالك رأيه في القراءة بقوله: "والقول المرضي عندي أن (كَلَّ) في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها)، و(فيها) هو العامل، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه، كما قدمت في قراءة: {وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ} [الزمر: 67]، وفي قول النابغة الذبياني (104):

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِ

فيهم ورهط ربيعة بن خُذار (105)

ويأتي أبو حيان إلى جانب من يجيزون إضافة (كَلَّ) إلى ضمير المؤكد، على أنه نعت يبين كمال المنعوت، وهو أمدح، مخالفاً لابن مالك في رأيه السابق (106).

كما ذكر منع الزمخشري أن يكون (كَلَّ) حالاً، وذكر أن المثال الذي ذكره ليس مطابقاً لما في الآية؛ لأن الآية تقدم فيها المسند إليه الحكم، وهو اسم إن، وتوسطت الحال إذا قيل: إنها حال، وتأخر العامل فيها، وأما تمثيله بقوله: ولا تقول: قائماً في الدار زيد، فقد تأخر فيه المسند والمسند إليه، ثم ذكر عن بعضهم أن المنع في ذلك إجماع من النحاة.

ونذكر رأي ابن مالك فيما يراه الزمخشري والكوفيين من الاستغناء عن صريح الإضافة ببنيتها، يقول: "وأجاز الكوفيون النحاة، وتبعهم الزمخشري: الاستغناء بنية الإضافة عن صريح الإضافة، وجعل من ذلك قراءة من قرأ (كما ذكر سابقاً): (إنا كَلَّ فيها)، إنا كلنا فيها، وخرج على أنه منصوب على الحال (يقصد ابن مالك)، واختار أن يكون بدلاً من الضمير" (107).

ونقل في تفسير البحر المحيط كلام ابن مالك، يقول: "وقرأ ابن السميع، وعيسى بن عمر: (إنا كَلَّ) بنصب كَلَّ، وقال الزمخشري، وابن عطية: على التوكيد لاسم إن، وهو معرفة، والتثنية عوض من المضاف إليه، يريد: إنا كلنا فيها، انتهى، وخبر إن هو فيها" (108).

ونذكر السمين الحلبي الأوجه المذكورة في النصب على القراءة الشاذة كما يلي (109):

1. أن يكون تأكيداً لاسم (إن).
2. أن تكون منصوبة على الحال، وقد احتج للزمخشري رداً على ما نقله أبو حيان، وذكر السمين الحلبي أن منع الزمخشري للنصب على الحال صحيح؛ لأنه ماش على مذهب الجمهور، وأما تمثيله بما ذكر فلا يضره؛ لأنه في محل المنع، فعدم تجويزه صحيح.

ديباجة، لا تكلف في شعره ولا حشو وعاش عمراً طويلاً، ينظر: ابن قتيبة الشعر والشعراء 25/1، والزركلي، الأعلام 54/3-55. (105) النابغة، ديوان النابغة الذبياني 99، والشاهد في (محقي ... فيهم) على أن (محقي) حال متقدم على عامله الجار والمجرور (فيهم). (106) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب 329/4. (107) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب 329/4. (108) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير 263/9. (109) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 487/9-491، وينظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب 65-66.

(101) الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل 4/171، وينظر: الهمداني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 5/493، والبيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل 5/60. (102) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 15/321. (103) ابن مالك، شرح التسهيل 3/291-193. (104) النابغة الذبياني زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة ت نحو 18 ق هـ، 604م، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى. من أهل الحجاز. كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها، وكان أحسن شعراء العرب

ويقول السمرقندي: "قال الذين استكبروا يعني: الرؤساء يقولون للضعفاء: إنا كل فيها، يعني: نعذب نحن، وأنتم على قدر حصصكم في الذنوب؛ فلا يغني واحد واحداً" (118).

وذكر مكي بن أبي طالب أن قوله تعالى: {إِنَّا كُلُّ فِيهَا} ابتداء وخبر في موضع خبر إن (119).

وعند الراغب الأصفهاني أن يكون (كُلُّ) مخبرا عن الضمير، فيصح الحذف منه إيجاباً (120).

ويقول الهمداني: "و(كُلُّ) وإن كان لفظه نكرة فهو معرفة، والتتوين عوض من المضاف إليه، أي: كلنا فيها" (121).

وجاء الرفع عند الأحنف اليميني في: (كُلُّ) على الخبر؛ لأنه ابتداءً تقديره: كُنَّا فيها (122).

ويقول ابن عاشور: "وتأكيد الكلام بـ (إِنَّ) للاهتمام بتحقيقه أو لتتزيل من طالبوهم بالغناء عنهم من عذاب النار مع مشاهدتهم أنهم في العذاب مثلهم، منزلة من يحسبهم غير واقعين في النار، وفي هذا التتزيل ضرب من التوبيخ، يقولون: أَلَسْتُمْ تروننا في النار مثلكم، فكيف نغني عنكم، و(كُلُّ) مرفوع بالابتداء وخبره (فيها)، والجملة من المبتدأ وخبره خبر (إِنَّ)، وتتوين (كل) تتوين عوض عن المضاف إليه؛ إذ التقدير: إنا كلنا في النار" (123).

وعلى ذلك يكون توجيه قراءة الرفع كما يأتي: كُلُّ: اسم مبتدأ، و(فيها) خبر، والجملة خبر إن، ذكره الأخفش والنحاس ومكي بن أبي طالب وابن عطية والهمداني وأبو حيان والشوكاني والألوسي وابن عاشور. أن (كُلُّ) خبر الضمير في (إنا) ذكره الراغب الأصفهاني والأحنف اليميني.

ونستخلص مما ورد في القراءة الشاذة ما يأتي: أن القراءة: {إِنَّا كُلًّا فِيهَا} بالنصب، نعت وتأكيد لـ(إنا)، ذكره الفراء والثعلبي وابن عطية والأحنف اليميني

٣. أن (كُلًّا) بدل من (نَ) في (إِنَّا)؛ لأن (كُلًّا) قد وليت العوامل، فكأنه قيل: إنَّ كلا فيها.

٤. كما ذكر أنه لا يقال: إنَّ في الآية قولاً رابعاً: وهو أنَّ (كُلًّا) نعت لاسم (إن) وقد صرح الكسائي والفراء بذلك فقالا: هو نعت لاسم إن، وعلل لذلك: أن الكوفيين يطلقون اسم النعت على التأکید، ولا يريدون حقيقة النعت.

وذكر أبو العباس الصوفي النصب على التأکید، واصفاً له بالضعف لخلوه من الضمير (110).

ونقل الشوكاني - ما ذكر سابقاً - رأي الكسائي والفراء، وترجيح ابن مالك بنصبه على الحال (111).

وجوز الألوسي أن يكون النصب على البدل، وجعل القول بالتوكيد أحسن وأقرب، ورد كلام ابن مالك، يقول: "ولعل القول بالتوكيد أحسن من هذا وأقرب، وردُّ ابن مالك له لا يعول عليه" (112).

ويقول صديق خان: "على التأکید لاسم إن، بمعنى: كلنا، وتتوينه عوض عن المضاف إليه، وقيل على الحال، ورجحه ابن مالك، والمعنى: إنا نحن وأنتم جميعاً في جهنم، فكيف نغني عنكم؟ ولو قدرنا لأغنيا عن أنفسنا" (113).

وللجاوي: "وقرئ: كُلاً بالنصب على التأکید لاسم (إن)، أي: إن كلنا واقعون في النار" (114). توجيه قراءة الرفع:

أوجز المفسرون في شرح القراءة المتواترة، وقد ذكر الفراء والطبري أن الرفع في (كُلُّ) بـ (فيها) (115)، وجعل الأخفش (كُلُّ) اسماً مبتدأ، بمعنى: "إِنَّا كُنَّا فِيهَا" (116).

والمعنى عند الطبري: "قال الذين استكبروا، وهم الرؤساء المتبوعون على الضلالة في الدنيا: إنا أيها القوم وأنتم كلنا في هذه النار مخلدون، لا خلاص لنا منها" (117).

(110) ينظر: أبو العباس الصوفي، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد 139/5.

(111) الشوكاني، فتح القدير 4/568.

(112) الألوسي، روح المعاني 12/328-329.

(113) صديق خان، فتح البيان في مقاصد القرآن 12/198.

(114) الجاوي، مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد 2/351.

(115) الفراء، معاني القرآن 3/10، وينظر: الطبري، جامع البيان 21/399.

(116) الأخفش، معاني القرآن 2/502، وينظر: النحاس، إعراب القرآن 27/4.

(117) الطبري، جامع البيان 21/399.

(118) السمرقندي، بحر العلوم 3/209.

(119) ينظر: مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن 2/637، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 4/563، والهمداني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 5/493، وأبو حيان، البحر المحيط في التفسير 9/263، والسمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون 9/487، والشوكاني، فتح القدير 4/567، والألوسي، روح المعاني 12/328.

(120) الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني 2/429.

(121) الهمداني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 5/493، وينظر: النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل 3/215، وصديق خان، فتح الرحمن في تفسير القرآن 6/124، والجاوي، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد 5/139.

(122) ينظر: ابن الأحنف، البستان في إعراب مشكلات القرآن 2/395.

(123) ابن عاشور، التحرير والتنوير 24/162.

وكثيراً من القراءات الشاذة الموثقة في الكتب اللغوية والنحوية.

التوصيات:

1. يوصي الباحثان بضرورة توسيع دائرة البحث في القراءات الشاذة، لا باعتبارها مجرد ظواهر نحوية وصرفية، بل من حيث أثرها الدلالي في توجيه المعنى في الجملة العربية.
2. تشجيع الباحثين على دراسة القراءات الشاذة؛ إذ يزخر تراثنا العلمي بكثير من الكتب التي تحمل في ثناياها المعاني والدلالات المفسرة للقراءات الشاذة، ويمكن دراستها في أبحاث متعددة.

هذه النتائج والتوصيات مستنبطة من البحث الذي من الله به، وموثقة في مباحثه، ونسأل الله الهداية والتوفيق، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

- [1]. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله (ت: 276هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2014م.
- [2]. ابن الجزري، محمد بن محمد (ت: 833هـ)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ - 1999م.
- [3]. ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت: 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421 هـ / 2000 م.
- [4]. ابن عباد، إسماعيل بن عباد (ت: 385هـ)، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1414هـ / 1994 م.
- [5]. ابن الأحنف، أحمد بن اليماني (ت: 717هـ)، البستان في إعراب مشكلات القرآن، دراسة وتحقيق: أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1439هـ / 2018م.
- [6]. ابن الخباز، أحمد بن الحسين (ت: 638هـ)، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، ط2، 1428 هـ / 2007 م.
- [7]. ابن عاشور، محمد الطاهر (ت: 1393هـ)، التحرير والتنوير الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
- [8]. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندواي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.
- [9]. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ / 1999م.

والزمخشري والهمذاني والبيضاوي والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي والشوكاني والألوسي وصديق خان والجاوي، ولم يجزه الأخفش والطبري والنحاس والكرماني وابن مالك وأبو العباس الصوفي؛ لأن المضمحل لا ينعت، وهو ما تم ذكره وتوثيقه آنفاً. أن النصب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها) وتقدم عليه الحال، ذكره ابن مالك والشوكاني وصديق خان، والمعنى عندهم: إنا نحن وأنتم جميعاً في جهنم فكيف نغني عنكم، ومنعه الزمخشري والسمين الحلبي، وهو ما تم ذكره آنفاً. أن (كَلَّا) بدل من (نَ) في (إنا)، لأن (كَلَّا) قد وليت العوامل، فكأنه قيل: إنَّ كَلَّا فيها، ذكره السمين الحلبي والألوسي، كما ذكر في ثنايا شرح الآية.

الخاتمة:

من خلال هذا الجهد العلمي تبين دور القراءات الشاذة في اللغة، وما تعنيه الأوجه الإعرابية من توضيح مقاصد القرآن الكريم؛ فيأخذ الإنسان حاجته في التفسير والأحكام وفق مراد الشارع الحكيم، ويمكن إيجاز ذلك فيما يأتي:

1. تبين من توجيهات العلماء والمفسرين، أن القراءات الشاذة، في الجملة الاسمية، توسع المعنى وتزيل الإبهام.
2. تجلّى من خلال البحث أثر القراءات الشاذة في تعدد المعنى وتوجيهه في الجملة، بحسب التغييرات التي تطرأ على القراءة.
3. تبين من خلال هذا البحث أن العلماء درسوا القراءات واللغة، مما أثري القواعد اللغوية، وأفضى إلى تنوع المعاني في القراءات من خلال تعدد الأوجه الإعرابية فيها، وفق ما يقتضيه علم النحو.
4. تبين أن تعدد الأوجه اللغوية في الجملة الاسمية في القرآن موجب لتعدد المعاني، مما يوجب على المفسر والقاضي والفقهاء الإلمام باللغة ومعانيها وفق الأوجه الإعرابية.
5. تبينت من خلال البحث أوجه الدلالات اللغوية والمعاني المستنبطة من الجملة الاسمية المثبتة والمنفية والمؤكدّة في سياق القراءات الشاذة.
6. توضح ارتباط النحو واللغة بالقرآن والقراءات، فبها أنزل، وبها نفهم مقاصده، وهو بدوره حافظ عليها، ورفع من شأنها.
7. ظهر لنا أن هناك كثيراً من القضايا النحوية والصرفية الموثقة في القراءات الشاذة وكتبها،

- [٢٣]. ابن يعيش، يعيش بن علي (ت: 643هـ)، شرح المفصل، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2001م.
- [٢٤]. أبو حيان، محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- [٢٥]. أبو حيان، محمد بن يوسف (ت: 745هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.
- [٢٦]. أبو حيان، محمد بن يوسف (ت: 745هـ)، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندأوي، دار القلم، دمشق ودار كنوز إشبيلية، ط1.
- [٢٧]. الأخفش، أبو الحسن المجاشعي (ت: 215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411 هـ، 1990م.
- [٢٨]. الأصفهاني، أبو الفرج (ت: 356هـ)، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط2، د، ت.
- [٢٩]. الأشموني، علي بن محمد (ت: 900هـ)، شرح ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ/ 1998م.
- [٣٠]. الألوسي، شهاب الدين محمود (ت: 1270هـ)، روح المعاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1415 هـ.
- [٣١]. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1039هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ / 1997م.
- [٣٢]. البيضاوي، عبد الله بن عمر، (ت: 685هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.
- [٣٣]. الثعلبي، أحمد بن محمد (ت: 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشر، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2002م.
- [٣٤]. الجاوي، محمد بن عمر (ت: ١٣١٦هـ)، مراجع لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، تحقيق: محمد أمين الصناوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، ١٤١٧هـ.
- [٣٥]. الرازي، محمد بن عمر (ت: 606هـ)، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط3، 1420هـ.
- [٣٦]. الرعيني، أحمد بن يوسف (ت: 779هـ)، تحفة الأقران فيما قرئ بالثلاث من حروف القرآن، كنوز أشبيلية، الرياض، ط2، ١٤٨٢ هـ / ٢٠٠٧م.

- [١٠]. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج (ت: 797هـ)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، ١٤٢٢ هـ.
- [١١]. ابن الحكم، ديوان الطرماح بن حكيم (ت: 125هـ)، دار الشرق العربي، بيروت، ط2، 1414 هـ / 1994م.
- [١٢]. ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة، ط1، 2012م.
- [١٣]. ابن الصائغ، محمد بن حسن (ت: 720هـ)، اللحة في شرح الملح، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- [١٤]. ابن عادل، سراج الدين عمر (ت: 775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/ 1998م.
- [١٥]. ابن عطية، عبد الحق بن غالب (ت: 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1422 هـ.
- [١٦]. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت: 769هـ)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400 هـ / 1980م.
- [١٧]. ابن الناطم، بدر الدين محمد (ت: 686هـ)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ / 2000 م.
- [١٨]. ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد- محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠ م.
- [١٩]. ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ.
- [٢٠]. ابن هشام، جمال الدين عبد الله (ت: 761هـ)، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د.عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بغداد، ط1، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- [٢١]. ابن هشام، جمال الدين عبد الله (ت: 761هـ)، حاشيتان على ألفية ابن مالك، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريغ السريغ، رسالة دكتوراه، قسم اللغويات - كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة إشراف: د إبراهيم بن صالح العوفي، العام الجامعي: ١٤٣٩ - ١٤٤٠ هـ.
- [٢٢]. ابن هشام، جمال الدين عبد الله (ت: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.

- [٣٧]. الزجاج، إبراهيم بن السري (ت: 311هـ)، معاني القرآن، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م.
- [٣٨]. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت: 337هـ)، حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ١٩٨٤م.
- [٣٩]. الزركشي، محمد بن عبد الله (ت: 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت 1401هـ) دار إحياء الكتب العربية ط1، 1376هـ-1957م.
- [٤٠]. الزركلي، خير الدين محمود (ت: 1396هـ)، معجم الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.
- [٤١]. الزعبلوي، صلاح الدين، دراسات في النحو، طباعة ونشر: اتحاد كتاب العرب، دمشق، ط1، 2021م.
- [٤٢]. الزمخشري، أبو القاسم محمود (ت: 538هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1407، 3هـ.
- [٤٣]. السخاوي، علي بن محمد (ت: 643هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق وتعليق: موسى علي موسى مسعود، أشرف محمد بن عبد الله القصاص، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- [٤٤]. السمرقندي، نصر بن محمد (ت: ٣٧٣هـ)، بحر العلوم، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، زكريا عبد المجيد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م.
- [٤٥]. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت: 756هـ)، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د، ط، ت.
- [٤٦]. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م.
- [٤٧]. السيرافي، الحسن أبو سعيد (ت: 368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
- [٤٨]. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت: 911هـ)، شرح شواهد المغني، تعليق: محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، د، ط، ب، 1386هـ/ 1966م.
- [٤٩]. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية، مصر، د، ط، ت.
- [٥٠]. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد
- أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1394هـ/ 1974م.
- [٥١]. الشوكاني، محمد بن علي (ت: 1250هـ)، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.
- [٥٢]. الصبان، أبو العرفان محمد (ت: 1206هـ)، حاشية الصبان على الأشموني شرح ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ/ 1997م.
- [٥٣]. الطبري، محمد بن جرير (ت: 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاکر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/ 2000م.
- [٥٤]. العكبري، أبو البقاء عبد الله (ت: 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د، ط، 1976م.
- [٥٥]. العكبري، أبو البقاء عبد الله (ت: 616هـ)، الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النيهان وغازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- [٥٦]. العيني، محمود بن أحمد، فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد، تحقيق: حسين الطرابلسي الحنفي، المطبعة الكاسطية الزاهرة، مصر، د، ط، ت.
- [٥٧]. الفارسي، الحسن بن أحمد، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- [٥٨]. الفراء، أبو زكريا يحيى (ت: 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د، ت.
- [٥٩]. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: 170هـ)، الجمل في النحو (المنسوب إليه)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ط5، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- [٦٠]. القرطبي، أبو عبد الله محمد (ت: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/ 1964م.
- [٦١]. القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان (ت: ١٣٠٧هـ)، فتح البيان في مقاصد القرآن، عني بطبعه وقدم له وراجعته: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- [٦٢]. القيسي، مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.

- [٦٣]. الكرمانى، محمد بن أبى نصر (ت: ق6هـ)، شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ بيروت، د، ط، ت.
- [٦٤]. الكرمانى، محمود بن حمزة (ت نحو ٥٠٥هـ)، غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، د، ط، ت.
- [٦٥]. الماتريدي محمد بن محمد (ت: 333هـ)، تأويلات أهل السنة، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥ م.
- [٦٦]. المبرد، محمد بن يزيد (ت: 285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د، ط، ت.
- [٦٧]. المرادي، أبو محمد بدر الدين (ت: 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨ م.
- [٦٨]. النابغة، ديوان النابغة الذبياني (ت: 18ق هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، 2009م.
- [٦٩]. النحاس، أبو جعفر أحمد (ت: 338هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، المدينة النبوية، ط1، 1409هـ.
- [٧٠]. النحاس، أبو جعفر أحمد (ت: 338هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد
- المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
- [٧١]. النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد (ت: ٧١٠ هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين، دار الكلم الطيب، بيروت، د، ط، ت.
- [٧٢]. النسفي، نجم الدين عمر (ت: 537هـ)، التيسير في التفسير، تحقيق: ماهر أديب حبوش، وآخرين، دار اللباب للدراسات، إسطنبول، ط1، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩ م.
- [٧٣]. الهذلي، أبو القاسم يوسف (ت: 465هـ)، الكامل في القراءات، تحقيق: عمر يوسف عبد الغني حمدان، تغريد محمد عبد الرحمن حمدان، جامعة طيبة، المدينة المنورة، ط1، 1436هـ/ 2015م.
- [٧٤]. الهمذاني، ابن أبي العز بن رشيد ت643هـ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط1، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.
- [٧٥]. الوردى، أبو حفص عمر (ت: 749هـ)، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تحقيق: عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ م.
- [٧٦]. اليشكري، ديوان الحارث بن حلزة، (ت: 52 ق هـ)، مراجعة: مروان العطية، دار الإمام النووي، دمشق، ط1، 1415 هـ / 1994م.